لقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد ليتم تنفيذها من قبل الحكومات المشاركة في (سي ار اس). قم بزيارة

OECD Automatic Exchange of Information portal

(TIN) رقم التعريف الضريبي

رقم التعريف الضريبي الخاص بك هو مزيج فريد من الحروف و/أو الأرقام المخصصة لك/لكيانك. لا تصدر بعض البلدان/السلطات القضائية رقم التعريف الضريبي، ولكنها قد تعتمد على أرقام أخرى صادرة مثل أرقام الضمان الاجتماعي/التأمين الوطني أو أرقام تسجيل الشركات للكيانات. قد تحتاج إلى تقديم هذه الأرقام إذا طلب منك ذلك. نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قائمة بتنسيقات رقم تعريف دافع الضرائب المقبولة.

Taxpayer Identification Number (TIN)

كيف نلتزم؟

يلتزم البنك العربي المتحد بالامتثال الكامل لمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك (سي ار اس).

فيما يلي الخطوات التي نتخذها:

تحديد هوية العميل: نحدد ونصنف عملائنا وفقًا لمعايير (سي ار اس)أثناء عملية فتح الحساب وبعد ذلك بشكل دوري.

جمع الوثائق: يتعين على العملاء تقديم نماذج الإقرار الذاتي (شهادة (سي ار اس)الذاتية، وما إلى ذلك) لتأكيد حالة إقامتهم الضريبية.

الإبلاغ: نقوم بإبلاغ معلومات الحساب ذات الصلة إلى سلطة الضرائب المحلية، والتي تشاركها بعد ذلك مع سلطات الضرائب الدولية المختصة.

العناية الواجبة: يتم إجراء عمليات تدقيق وفحوص منتظمة لضمان الامتثال المستمر للوائح (سي ار اس).

مسؤوليات العميل

بصفتك عميلاً لبنك العربي المتحد، فأنت مسؤول عن:

1- تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بحالة إقامتك الضريبية

2- تقديم نماذج الإقرار الذاتي المطلوبة وأي مستندات إضافية عند الطلب

3- إبلاغنا بأي تغييرات في حالة إقامتك الضريبية على الفور

العقوبات المطبقة:

بالنسبة للأفراد، يمكن أن تشمل العقوبات المتعلقة بعدم الامتثال لمتطلبات (سي ار اس) (المعيار المشترك للإبلاغ الضريبي) بموجب البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ما يلي:

<u>عقوبات (سي ار اس):</u>

الفشل في تقديم معلومات صحيحة:

الأفراد الذين يفشلون في تقديم معلومات دقيقة وكاملة لمؤسساتهم المالية (مثل التفاصيل المتعلقة بحالة الإقامة الضريبية أو أرقام التعريف) قد يواجهون عقوبات تصل إلى 20.000 درهم إماراتي.

تقديم معلومات كاذبة أو مضللة:

قد يؤدي تقديم معلومات كاذبة أو مضللة لتجنب الإبلاغ بموجب (سي ار اس) إلى غرامة تصل إلى 100.000 درهم إماراتي.

الفشل في تحديث المعلومات:

إذا فشل الفرد في تحديث معلوماته لدى مؤسسته المالية، وخاصة إذا تغيرت حالة إقامته الضريبية، فقد يواجه غرامات تتراوح من 10.000 درهم إماراتي إلى 20.000 درهم إماراتي.

العواقب الإضافية

تقييد الحساب أو إغلاقه: قد تقوم المؤسسات المالية أيضًا بتجميد أو إغلاق حسابات الأفراد الذين لا يمتثلون لمتطلبات المعيار المشترك للإبلاغ الضريبي

التدقيق المتزايد: قد يؤدي عدم الامتثال إلى تدقيق إضافي من قبل السلطات الضريبية في بلد الإقامة الضريبية للفرد، مما قد يؤدي إلى عقوبات إضافية أو رسوم فائدة أو عواقب قانونية أخرى

المسؤولية الجنائية: في الحالات الشديدة من التهرب المتعمد أو الاحتيال، قد يواجه الأفراد اتهامات جنائية، والتي قد تؤدي إلى عقوبات إضافية أو السجن، اعتمادًا على شدة الحالة والاختصاص القضائي

تؤكد هذه العقوبات على أهمية قيام عملاء الأفراد بتقديم معلومات دقيقة وكاملة وحديثة للمؤسسات المالية للامتثال لمتطلبات المعيار المشترك للإبلاغ الضريبي.